تعمل باتفاق من النحويين البصريين واما عليم وحذر فعملها مذهب سيبويه لا غيره ومن عمل صيغ المبالغة من قال
لا تشترط في عملها زمان الحال او الاستقبال بل هي كالصفة المشبهة قوله وما فيه من معنى المبالغة نائب مناب فائتة
من المشابهة اللفظية وان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف
يكون جابرا للنقصان المشابهة اللفظية قوله لعدم تطرق خلل الى صيغته المفردة اه لا يخفى ما ذكر بوجه على
جمع المكسر الا ان يعتبر ما قصد اطراد الكلام قال الرضي اما المثنى وجمع السالم فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي
بها كان اسم الفاعل مشابها للفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد قوله مع العمل في معموله نصبه على المفعولية
يعني اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية اذ لا حذف مع عامله رفع الفاعل لان
حذفه لاستطالة الصلة بذكر المفعول وكان اطلاق العمل محمول قوله مع التعريف محل اذ اللام الموصولة لا تفيد
اسم الفاعل تعريفا ولا لحذف النون مع لام التعريف ولقد نبه عليه الرضي حيث قال يتعين بالتعريف دخول اللام لكن
قصر تنبيهه حتب قوله اسم المفعول المفعول في تقدير المفعول به على الحذف والايصال اذ المفعول هو
الحدث وما وقع عليه الحدث مشغول به واما على ما ذكره المص في اسم الفاعل ان اضافة اسم الفاعل الى الهيئة
التي لا اكثر في باب اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف والايصال وكانه الذي جره على ما قال قوله لمن وقع عليه
بشكل خروج مضروب له الا ان يقال الاستعمال على حذف الموضع بتنزيل الظرف والسبب منزلة المفعول قوله
في العمل اي عمل النصب قال الرضي عمل الرفع لا يتوقف على الاشتراط قوله واشتراطه عمله باحد الزمانين قال الرضي
ليس هذا في كلام المتقدمين لكن المتأخرين كابي علي ومن بعده صرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل ولو اكتفى بقوله
سواء كان اسم الفاعل في العمل لكفى لان الاشتراط ايضا من امور في العمل وانما قيد الامر بالعمل والاشتراط
ليخرج حذف النون مع العمل والتعريف تحقيقا قوله ما اشتق من فعل لازم كانما الظاهر ان يشتق من الفعل المتعدي
الثابت ايضا نحو علم الله لئلا يبقى الصفة الثابتة المتعدية بلا لفظ الا انه لما كان المتعدي غالبا حادثا
لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعل له لفظ اسم الفاعل مجازا قوله على معنى الثبوت اه اي المقابل للحدوث
على تعبير المص ومطلقا الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار على تحقيق
الرضي فيخرج عنه نحو ضامر ولا ينهدم به نحو لغتها الصيغة الفاعل قوله وصيغتها مخالفة لصيغة
اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو مميزان اسم الفاعل ويرد على التوجيه الاول هو خلاف ظاهر الكلام ان
صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل وابن الحاجب على

مضروب فيه
ولنا ديب
ص

على وزن اسم الفاعل للمبالغة الا ان الاجمل صيغة المبالغة اسم فاعل قوله اي كانت على قلة وره يرد عليه نحو الالوان
والعيوب الظاهرة فقياسه على وزن افعل وانه من الثلاثي المزيد فيه والرباعي على وزن اسم الفاعل الا ان
يقال يحتمل ان يكون ما منع ذلك في غير الثلاثي سماعيا بان لا يكون نحوها من غير الثلاثي قياسا بل يكون
مقصورا على ما سمع قوله وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط الزمان لا يخفى اختلال العبارة المعنى الا ان
يقال نبه على انها لا تنفك عن الاعتماد واعلم انه يزيد عملها على فعلها فانها تنصب التشبيه بالمفعول دون فعلها
قوله وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او ملتبس باللام او نحوه مانعة الخلو لاجتماع اللام والاضافة
في زيد حسن الغلام بخلاف اخويه فانهما للانفصال الحقيقي وينبغي ان يراد بمعمولها معمولها الذي يحل به
الحسن فيما هو بعده فلم يذكر قوله ومنع رفعت بها فلا ضمير فيها وينبغي ان يراد بالمضاف الى المضاف الى
الضمير بلا واسطة او بواسطة ليدخل زيد حسن وجه غلامه بالاضافة في المجرد عن الاضافة فلا يخرج عنه نحو
زيد الحسن وجه غلام بالرفع في القبيح قوله والمعمول في كل واحد منها مرفوع قال الرضي لم تسمه باعتبار اعراب
نفسها لانه استوفي مباحث النعت اقول اليس الغرض من بيان اعراب معمولها استيفاء احكامها بل بيانه لان ما خاطب
القبيح والحسن مبنية على اعرابه فلذا بين اعراب معمولها دون اعرابها قوله وحسن وجه عطف على حسن الوجه
وفيه ان صورة الخط لا يصلح الا للوجهين فانه لا بد في صورة النصب من اثبات الالف كذا في حواشي كتاب الشارح
وهذا انما يتجه لو كان مراد المص بالامثلة الثلثة ما يحتمله صورة الخط اما لو كان مراد الاحتمالات الثلثة في معمول
الصفة من حيث الاعراب فلا قوله اثنان منها ممتنعان بالاتفاق كما صرح به الرضي بتمرينه واختلف في حسن
وجهه وفيه بحث لان امتناع الحسن وجه معلل بعدم افادة الاضافة التخفيف وهو عند الفراء يفيد التخفيف
باعتبار تقدم الاضافة على اللام كما في قولنا الضارب زيد قوله احدها ان يكون الصفة باللام مضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف هذا يصدق على قولنا الزيدان الحسنا وجههما مع انه لا تخفيف فيه وجه
الامتناع وهو عدم التخفيف فينبغي ان يكون من قبيل وجهه ويكون مختلفا فيه قوله لاشتماله على ضمير زيد
على قدر الحاجة فالقياس ان ينقص الحسن بزيادة الضمير فيكون زيد حسن وجهه ينبغي الوجه احسن من وجه
زيد حسن وجهه مثل حسن وجه ابيه الا ان يقال المراد ضميره لا فائدة فيه الا الربط كما في حسن وجهه ولذا لم
يحكم بكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب ابنه ومن زيد ضرب ابنه في داره لان حالها سوى ضمير ضرب
ليس الربط بل تعيين الابن وموضع الضرب قوله وما لا ضمير فيه اه فيه انه لم يتبع نحو الرجل الحسن الوجه في التعارف

زيد

Copyright King Saud University